

٤٦
الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية

و ٣ كانون الثاني ١٩٥٥

عمان : الخميس ٢٧ رمضان ١٣٥٣

عدد ممتاز

الرقم ١٠٠٠

صحيفة

٢٦-٢٨

اتفاق لتتظيم مبيع الوثائق القضائية بين شرق الاردن وفلسطين

اتفاق لتنظيم تدليغ الوثائق القضائية بين فلسطين وشرق الأردن

عما أنه تمتنع للمساعدة المؤرخية في ٢٠ شباط سنة ١٩٢٨ والمبرمة بين صاحب الجلالة البريطانية وبين صاحب السمو أمير شرق الأردن قد اقررت حكومة صاحب الجلالة البريطانية بوجود حكومة مستقلة في شرق الأردن.

وعما ان حاكم فلسطين وحاكم شرق الأردن مستقلة الواحدة عن الاخرى
وعما ان حكومتى فلسطين وشرق الأردن الموقعتين فيما يلى بالفرقتين المتعاقدين برغبان في اجراء ترتيب محيز ونظام تدليغ الوثائق القضائية الصادرة من حاكم كل واحد من الفرقتين المتعاقدين الاشخاص المقيمين في بلاد الفرقتين الاخرى.

قد تم الاتفاق بين حكومتى فلسطين وشرق الأردن على ما يلى:

المادة

١ - يكون للمعارات والالفاظ التالية الواردة في هذا الاتفاق المعاني المخصصة لها ادناه :

- (١) تعنى عبارة « الوثائق القضائية » :
 - (أ) مذكرات المحضور الصادرة للشهود والاطناء والاحكام النيابة في الدعاوى الجزائية .
 - (ب) مذكرات المحضور الصادرة للشهود والمدعين والمدعى عليهم في الدعاوى الحقوقية .
 - (ج) ضبوط الدعاوى ولوائح الدفع والاجابة عليها وعلى كل مستند تشرع عنها في اي دور من ادوار المحاكمة في الدعاوى الحقوقية .
 - (د) البروتست والاذنار الطائرين من كاتب العدل .
 - (هـ) الاحكام التي تصدر في اي دور من ادوار المحاكمة في اية دعوى حقوقية .
 - (و) الوثائق التي تصدر في شأن تنفيذ اي حكم في اية دعوى حقوقية .
- (٢) تعنى عبارة « السلطة الصادرة » اي قاضي او حاكم صلح او موظف قضائي اخر ممنووز حسب الاصول بالتدليغ او باعادة اية وثيقة قضائية من الوثائق القضائية المعروفة في الفقرة (١) المذكورة اعلاه او باعداد صورة مصدقة عنها .

٢ - يجوز ان تلغ الوثائق القضائية الصادرة من حاكم احد الفرقتين المتعاقدين للاشخاص المقيمين في بلاد الفرقتين المتعاقدين الاخر على ان يراعى في ذلك الشروط المبينة في المواد التالية :

٣ - (أ) يرسل جميع الوثائق القضائية التي يرغب حاكم فلسطين في تدليغها لاشخاص مقيمين في شرق الأردن بواسطة رئيس المحكمة المركزية او حاكم الصلح الذي يظفر في القضية في فلسطين الى رئيس المحكمة الابتدائية او قاضي الصلح في شرق الأردن ذي الاختصاص في المقاطعة التي يقطن

فيها الشخص الذي يرغب في تبليغه على رئيس المحكمة الابتدائية أو قاضي الصلح المختص أن يتخذ الاجراءات
للثبوت من تبليغ تلك الوثائق القضائية بمقتضى الاصول المتبعة عادة في شرق الاردن .

ويُرسل إشعار التبليغ من قبل السلطات القضائية المختصة في شرق الاردن الى السلطات القضائية
في فلسطين التي طلبت التبليغ .

وإذا تكرر ابراء التبليغ فتبلغ السلطات القضائية في فلسطين على ان تبين اسباب تعذر التبليغ .
(ب) ترسل جميع الوثائق القضائية التي يرغب بها كم شرق الاردن في تبليغها لاشخاص مقيمين في
فلسطين بواسطة رئيس المحكمة الابتدائية أو قاضي الصلح الذي ينظر في الدعوى في شرق الاردن
الى رئيس المحكمة المركزية أو حاكم الصلح في فلسطين ذي الاختصاص في القضاء الذي يقطن
فيه الشخص المرغوب في تبليغه وعلى رئيس المحكمة المركزية أو حاكم الصلح المختص أن يتخذ
الاجراءات للثبوت من تبليغ تلك الوثائق القضائية بمقتضى الاصول المتبعة عادة في فلسطين .

ويُرسل إشعار التبليغ من قبل السلطات القضائية المختصة في فلسطين الى السلطات القضائية
في شرق الاردن التي طلبت التبليغ .

وإذا تكرر اجراء التبليغ فتبلغ السلطات القضائية في شرق الاردن ذلك على ان تبين اسباب
تعذر التبليغ .

٤ - يقتضى ان تضمن كل وثيقة قضائية من نوع مذكرة الحضور توقيع السلطة المصدرة والخاتم الرسمي
للمحكمة التابعة لها تلك السلطة .

٥ - كل وثيقة قضائية ليست من نوع مذكرة الحضور والتي لا تحتاج عادة الى توقيعها من قبل السلطة
المصدرة يجب ان تكون مبرورة بالخاتم الرسمي للمحكمة الطالبة للتبليغ . اما في الاحوال التي تكون فيها
الوثائق المطلوب تبليغها نسخا وثائق اصلية موجودة في حوزة المحاكم الطالبة للتبليغ فيجب ان تتضمن
هذه الوثائق شرحا موقعا من السلطة المصدرة يشرح ان تلك الوثائق هي نسخة صحيحة ومضبوطة
عن النسخ الاصلية .

٦ - جميع الوثائق القضائية التي يطلب احد الفريقين المتعاقدين تبليغها في بلاد الفريق المتعاقد الآخر يجب
ان يرفق بها وثيقة موقعة من السلطة المصدرة ومبرورة بخاتم المحكمة الرسمي تتضمن تفاصيل إضافية
ومضبوطة عن محل وجود الفريق المطلوب تبليغه .

٧ - في جميع الاحوال التي يطلب فيها تبليغ ضبط دعوى أو لائحة دفاع يجب ان يرفق ضبط الدعوى أو
لائحة الدفاع المار ذكرهما بنسخ مصدقة عن الوثائق الاصلية التي يستند اليها في اثبات الادعاء أو الدفاع
أو التفاصيل الضرورية لتعيين الفريق المطلوب تبليغه من فهم نوع الادعاء أو الدفاع في حالة عدم
وجود شيء من هذه الوثائق .

٨ - تبليغ جميع الوثائق التي يطلب تبليغها احد الفريقين المتعاقدين في بلاد الفريق الآخر بواسطة
عضرى محاكم الفريق المتعاقد الآخر المزمين حسب الاصول لاجراء التبليغ بالنيابة عن الفريق الآخر

او بواسطة اي شخص آخر يتدرب رسمياً لهذا الترخيص .

٩ - جميع الوثائق التي تطلب محاكم فلسطين تبليغها والمظلة بالغة غير اللغة العربية يجب ان ترفق بها ترجمة مصدقة عنها باللغة العربية .

١٠ - أية وثائق بلغت خلافاً لحكام هذا الاتفاق تعتبر كأنها لم تبلغ من اجل أية دعوى ترفع امام أية محكمة من محاكم اي فريق من الفريقين المتنازعين .

١١ - ليس في هذا الاتفاق ما يمكن ان يعتبر انه ماس بحاله تعلق بأية إجراءات تتعلق بتسليم المجرمين .

وقع عليه في القدس وقع عليه في عمان

في هذا اليوم الثالث عشر من شهر في هذا اليوم الثامن والعشرين من شهر

كانون الاول سنة ١٩٣٤ تشرين الثاني سنة ١٩٣٤

ارثر واغوب ابراهيم هاشم

المندوب السامي

رئيس الوزراء

بالتبابة عن حكومة فلسطين لحكومة شرق الاردن

محضور (ر . بوسطون) محضور (سمير الرفاعي)